

مجلس التعاون الخليجي والمستقبل

(من المنظور الاقتصادي)

مقدمة:

شهدت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بيئة دولية وإقليمية متغيرة. فعلى الصعيد الدولي ازداد ترابط اقتصاديات دول العالم مع تسارع وتيرة العولمة وما يتصل بها من تعاضم أهمية قطاع الاتصالات والمواصلات من ناحية، وظهور منظمة التجارة العالمية وانضمام معظم دول العالم إليها وما سيترتب على ذلك من تراجع الحواجز الجمركية وغير الجمركية وانفتاح أسواق اقتصاديات العالم بعضها على البعض الآخر. وضمن هذا السياق، لا بد من الملاحظة بأن حركة ما تسمى بالعولمة الاقتصادية مازالت حتى الآن تتسم بطابع التكتلات الإقليمية. وعليه أصبحت الدول الاقتصادية المتشابهة في هياكل اقتصادياتها تدخل في روابط اقتصادية متينة على غير ما كانت تشير عليه نظريات التجارة الإقليمية إلى أهمية اختلاف الهياكل الاقتصادية لتحقيق الروابط الاقتصادية والتجارية.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن هناك سعي ومحاولات تبذل لإنشاء سوق خليجية مشتركة ابتداءً من يناير 2008 وعملة نقدية موحدة مع عام 2010. وهناك جهود دؤوبة لتذليل عقبات تطبيق الاتحاد الجمركي الخليجي. ولكن يبدو أنه ما تزال هناك قناعات في بعض أوساط القطاع الخاص أو القطاع العام لم تتبلور بوضوح حول الأهمية الاقتصادية للسوق الخليجية المشتركة وكذلك بالمثل العملة النقدية الموحدة، على الرغم من أن

الجغرافيا الخليجية تشكل الإطار الموضوعي المناسب لسوق خليجية اقتصادية مزدهرة. وربما يرجع عدم تبلور هذه القناعات إلى عدم المعرفة الواضحة بالمتطلبات أو التحديات الاقتصادية المستقبلية التي ستنجم عن تلك السوق على اقتصاديات كل دولة. وكذلك يمكن القول بأن عدم تبلور هذا الوضوح يرجع إلى عدم الاستعداد الكافي أو عدم وجود الرؤى الاقتصادية الواضحة حول كيفية التعامل وخاصة لمؤسسات القطاع الخاص في حالة ظهور السوق الخليجية الموحدة وما يترتب على ذلك من حالات الانتظار والترقب لأدوار نشطة من قبل المؤسسات والأجهزة العامة للدول تجاه ما يمكن أن تتخذه من إجراءات إدارية أو قانونية وما قد يترتب على ذلك من تطورات سيتم التعامل معها في حينها بالشكل المناسب. ولكن الترقب والانتظار لن يؤدي إلا إلى رفع التكلفة في إعادة هيكلة هذه المؤسسات، أو ربما القطاعات الاقتصادية. وربما تكون فرص إعادة الهيكلة المناسبة قد أصبحت من الصعوبة القيام بها.

وضمن هذا السياق، فلقد أفرزت حرب العراق الأخيرة لمرحلة جديدة لم تتبلور بعد تحمل العديد من المخاطر والفرص. فعلى المدى القصير، فإن هناك العديد من المخاطر قد أصبحت تلوح في الأفق وهي خارج سيطرة دول المجلس ويرتبط التعامل معها التعرف على توجهات الإدارة الأمريكية من ناحية ودول الجوار الأخرى من ناحية أخرى. وكذلك يمكن الحديث عن الصراع الدائر بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية حول الملف النووي. وتؤكد الآثار الآنية الناتجة عن الوضع السياسي المضطرب في العراق وكذلك التوتر السياسي حول الملف النووي الإيراني إلى أهمية تسريع التعاون الاستراتيجي – والذي تحتل المسألة الاقتصادية موقع الصدارة فيه – بين دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك العمل الدعوب على تطوير رؤية جديدة للأمن القومي لدول الخليج العربية.

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على سيناريوهات الاقتصاد الخليجي لعام 2025 ضمن هذه البيئة الإقليمية والدولية المتغيرة حيث سيتم من خلالها التعرف على الفرص المستقبلية المتاحة وآفاق التعاون الخليجي من ناحية والتحديات المتوقعة ضمن هذا المدى الزمني.

سيناريوهات مستقبل الاقتصاد الخليجي ستنتم، بالطبع ضمن إطار تغيرات البيئة الدولية والإقليمية. وعليه فإن الإدراك والتعرف على هذه المتغيرات التي تحدث أو يمكن أن تحدث في هذه البيئة المحيطة سيساهم في التعرف على التحديات المتوقعة وبالتالي الاستعداد لها. ويبقى القول، بأن هذه السيناريوهات هي أقرب إلى وصف للخيارات أكثر منها تنبؤات للمستقبل. فهي أقرب إلى عملية وصفية. لما سيتم إذا ما هيمنت مجموعة من المتغيرات على المشهد الاقتصادي. وعليه، فإن التوليفة المناسبة بين هذه السيناريوهات المختلفة يمكن أن تشكل أكثر الخيارات واقعية وإمكانية للتحقيق. وترجع أهمية هذه السيناريوهات إلى أن الشركات العالمية القائمة دائماً تعمل على إعداد سيناريوهات لمساعدتها على وضع تصورات لاستراتيجيات الاستثمار و الإنتاج. وعليه فإن السيناريوهات "عادة" تعزز متانة الاستراتيجيات وتسمح بقرارات استراتيجية أفضل، وترفع من الإدراك بالبيئة الخارجية وبالتالي تزيد من سرعة التجاوب مع الأحداث غير المتوقعة.

وتقدم هذه الورقة خمسة سيناريوهات التي من الممكن أن تواجهه، الاقتصاد الخليجي لعام 2025. وسيعتمد ملامح كل سيناريو، بالطبع، على هيمنة اتجاهات محددة في البيئة الداخلية و الإقليمية والدولية.

1.1 سيناريو استمرار نموذج النمو الاقتصادي الحالي... هل استنفذ عناصر نجاحه؟

ينبغي القول في البداية بأن نموذج النمو الاقتصادي الحالي في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام قد وصل إلى مده. وأني أزم بأنه قد استنفذ عناصر نجاحه وأصبح من الضرورة التفكير الجدي في إعادة هيكلة نمط النمو الاقتصادي الخليجي.

لقد حققت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ما حققت من نمو وازدهار اقتصادي منذ منتصف السبعينات. ولقد انعكس هذا النمو تطوراً وتقدماً في مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية التي تصدر دورياً من منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى.

ولكن ماهي مؤشرات استنفاد نموذج نمط النمو الحالي لعناصر نجاحه؟ لقد اعتمد نمط النمو بشكل أساسي على نمو العمل. وهذه المسألة طبيعية بحكم أن نموذج النمو المتعارف عليه في النظرية النيوكلاسيكية يشير إلى أن النمو في الاقتصاديات النامية ترتبط بشكل أساسي بنمو عوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال. أما في اقتصاديات الدول المتقدمة فإن الجزء الأكبر من النمو يرجع إلى نمو التقدم الصناعي ومن بعد ذلك تأتي أهمية عوامل الإنتاج.

ويكتسب نمو العمل في دول مجلس التعاون الخليجي إشكالية خاصة وهي تتمثل بالإعتماد على تدفق العمالة الأجنبية والتي وصلت إلى حدودها القصوى -حسب اعتقادي- في فترة الطفرة النفطية الثانية. ويمكن قبل مناقشة التداعيات المستقبلية المترتبة على نمو العمالة الأجنبية إلى حدودها القصوى في هذه الفترة الراهنة، من

المفيد الاسترشاد بالنظرية الاقتصادية لمناقشة تطور هذه المسألة ضمن نموذج النمو الاقتصادي.

في دراسة تم إعدادها في أواخر الثمانينات - وهي دراسة للدكتورة في العلوم الاقتصادية غير منشورة وأنجزت في عام 1990 - تم تقدير دالة الإنتاج كوب - دوغلاس للاقتصاد البحريني Cobb - Douglas Production Function خلال الفترة النفطية الأولى ولقد كانت نتيجة التقدير على النحو التالي:

$$\text{Log} = 1.6170 + 0.29083 \log K + 0.60524 \log L$$

t(ratio)	(3.7337)	(3.2955)	(7.4793)
----------	----------	----------	----------

No. of observation = 13

إلى ماذا تشير نتائج تقدير هذه المعادلة؟ يمكن إيجازها فيما يلي:

1. خلال فترة الدراسة. ومع افتراض ثبات رأس المال، فإن زيادة 1% في العمل يؤدي في المتوسط إلى زيادة 0.6% في الناتج المحلي الإجمالي.
2. خلال فترة الدراسة ومع افتراض ثبات العمل، فإن زيادة 1% في رأس المال يؤدي في المتوسط إلى زيادة 0.29% في الناتج المحلي الإجمالي.
3. إن إضافة مرونة الناتج بالنسبة للعمل + مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال تقدم لنا مؤشر مردود الغلة. وفي حالة المعادلة فهي أقل من الواحد الصحيح.

ويطلق عليها، بالتالي، دالة إنتاج ذات مردود غلة متناقص (Decreasing return to scale). بمعنى آخر، إن نمو عوامل الإنتاج بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة في الإنتاج أقل

من 1.0% أي أن جزءاً من نمو عوامل الإنتاج يهدر دون مردود. ويرجع السبب في ذلك إلى التكنولوجيا غير المجسدة في الإنتاج (Disembodied technology) والتي تحد من إنتاجية عوامل الإنتاج.

وعليه، فإن تطوير رأس المال البشري، مثلاً قد يسهم إيجابياً في تصحيح هذه العلاقة الهيكلية وذلك عبر رفع إنتاجية عوامل الإنتاج.

تعتبر نتائج تقدير معادلة دالة كوب – دوغلاس للاقتصاد البحريني أعلاه إلى حد كبير عن طبيعة نموذج النمو الاقتصادي في البحرين وكذلك في بقية دول مجلس التعاون الخليجي بدرجات متفاوتة. فلقد ارتبط نمط النمو بشكل أساسي بنمو العمل. ولقد اعتمد العمل بدوره على تدفق العمالة الاجنبية سواء كان ذلك في الاقتصاد البحريني أو اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة في الفترة 1975 – 1985.

فلقد شهد العقدان والنصف الماضيان زيادة في العمالة الأجنبية الماهرة وغير الماهرة – تشكل العمالة غير الماهرة أغلبها – في أسواق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي بمعدلات مرتفعة جداً. فأرتفع حجم العمالة الأجنبية من 1.12 مليون عام في عام 1975 إلى 4.4 مليون عام في عام 1985 ثم إلى 7.7 مليون عام في 1990، وليصبح في عام 2001 حوالي 8.1 مليون عام.

ويمثل حجم العمالة الأجنبية النسبة الأكبر من قوة العمل في دول المجلس حيث أن نسبة العمالة الوطنية تعادل 36% فقط من إجمالي العمالة حسب تقديرات إحصائية حديثة ويوضح الجدول أدناه نسبة العمالة المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة ببعض البلدان الأخرى التي تسعى عادة إلى استقطاب عمالة مهاجرة. وتشير الأرقام بشكل واضح إلى الاشكالية الحادة التي يتميز بها سوق العمل الخليجي.

تركيبة قوة العمل في دول المجلس مقارنة ببعض البلدان الأخرى

الدولة	العمالة المواطنة %
دول مجلس التعاون	36
بريطانيا	96
الولايات المتحدة الأمريكية	91
كندا	80
استراليا	76
سنغافورة	75

المصدر: دراسة مكنزي 2004، غير منشورة.

وفي ضوء ماتقدم، يمكن القول بأن نسبة العمالة الأجنبية في سوق العمل الخليجية قد وصلت إلى حدها الأقصى. وأنني أزعم بأن دول مجلس التعاون الخليجي لا تستطيع أن تستمر في زيادة معدل نمو العمالة الأجنبية بدون أن تعرض كياناتها لمخاطر اقتصادية واجتماعية وربما سياسية جسيمة. وعليه، فإنه في غياب رؤية استراتيجية جديدة لسوق العمل البحرينية أو الخليجية فإننا سوف نجد أن استمرار هذا النمط سيؤدي إلى إفراز العديد من المشاكل والأزمات الاجتماعية والاقتصادية. ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الأشكالية مع استمرار النمو السريع والعالي لقطاع التشييد والبناء وتجارة العقار التي تعتمد على الاستخدام الكثيف للعمالة الأجنبية من ناحية وكذلك على استقدام طلب خارجي يلبي هذا النمو في العرض من العقارات السكنية والتجارية. وضمن هذا السياق يمكن الإشارة إلى التطور السكاني الحاصل في مملكة البحرين ضمن المعطيات الجديدة التي قدمها الجهاز المركزي للإحصاء للمجلس النيابي في أواخر 2007. حيث سجل العام الماضي تخطي سكان البحرين حاجز المليون نسمة وذلك عبر نمو السكان غير البحرينيين.

وتشير النتائج إلى أن معدل النمو السنوي للسكان البحرينيين قد ارتفع في الفترة (2001 – 2007) إلى 4.5% بعد أن كان في الفترة الماضية في حدود 3%. أما عدد السكان غير البحرينيين فلقد بلغ معدل نموه 13.3%. كما وصل معدل النمو للسكان بشكل عام إلى 8.2% وهو يفوق معدل النمو الاقتصادي.

وعليه فإنه إذا تم افتراض معدل النمو الحالي للسكان (8.2) فإن عدد السكان في البحرين سيتضاعف مرة ليصل إلى مليونين في عام 2015 وسيتضاعف إلى أربع مرات ليصل 4 مليون في عام 2023 – 2025.

وعليه فإن نسبة السكان البحرينيين الذين كانوا يشكلون 62% من إجمالي السكان في عام 2001 ومن ثم تراجعت إلى 50.6% في عام 2007 ستشهد انخفاضاً ملحوظاً في عام 2025، ربما تصل إلى 33% إذا افترضنا استمرار معدلات النمو العالمية للسكان وهي من الصعب إمكانية حدوثها.

تطور السكان في مملكة البحرين حسب الجنسية

السكان	2001 (تعداد سكاني)	%	2007 (تقديرات)	%
بحريني	405,667	62.3	529,446	50.58
غير بحريني	244,937	37.65	517,368	49.42
المجموع	650,604	100	1,046,814	100

وفي ضوء ماتقدم، يبدو من الصعب ترك "الحبل على الغارب" أو بمعنى اقتصادي الاستمرار في اتباع نموذج النمو الاقتصادي المالي، وترك سوق العمل يعالج مشكلاته بنفسه أو الأخذ محمل الجد مطالبة أحد كتاب منتديات الانترنت في أحد دول المجلس بإلغاء وزارة العمل.

إنني أعتقد بأن هناك حاجة إلى نموذج نمو جديد للاقتصاد الخليجي يستند على دالة الانتاج تعتمد على معامل أكبر لرأس المال مقابل معامل أصغر للعمل وذات مردود غلة متزايد.

ولكن يبقى القول بأن تحدي إعادة هيكلة سوق العمل سيبقى أهم التحديات المباشرة والملحة المطروحة في المستقبل القادم.

وعليه، فإن التحدي التاريخي لدول مجلس التعاون هو في الخروج من فخ نموذج النمو الحالي والتحول إلى تبني نموذج النمو الذي يعتمد على اقتصاد المعرفة. الذي تتمتع بكثافة رأس المال البشري ورأس المال وتتمتع عملية الانتاج بمردود الغلة المتزايد.

وإذا كان سيناريو استمرار نموذج النمو الاقتصادي في مملكة البحرين ضمن استمرار افتراضات معدلات النمو للسكان للفترة 2001 – 2007 ستؤدي إلى ذلك التراجع فيما يتعلق بالتركيبة السكانية المحلية. فإن الحديث عن تداعيات استمرار نموذج النمو على بقية دول مجلس التعاون الخليجي التي تعاني من اختلال سكاني أكبر نسبياً مقارنة بمملكة البحرين من ناحية وتتمتع بمعدلات نمو اقتصادية أعلى من ناحية أخرى سيؤدي إلى سيناريو كارثي ولا شك فيما يتعلق بالتركيبة السكانية المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

2. سيناريو الاتحاد الاقتصادي الخليجي.. هل يمكن تحقيقه؟

وعودة إلى جوهر موضوعنا الأساسي، فإنه لا بد من التأكيد هنا – أو على الأقل هذا ما تشير إليه الأدبيات والدلائل الاقتصادية – بأن المدخل المناسب لاقتصاديات دول المجلس تجاه المستجدات الاقتصادية الجديدة هو المزيد من تعميق الروابط الاقتصادية بينها وتحقيق التقارب الاقتصادي Convergence مما يحافظ على ديمومة النمو المضطرد فيها. ولكن ما المقصود بتعميق الروابط الاقتصادية أو التقارب الاقتصادي بين اقتصاديات دول المجلس؟

للإجابة على هذا السؤال المهم والملح في الفترة الحالية، خاصة وأن هناك اهتمام كبير في دول المجلس بإيجاد السياسات المناسبة لتعزيز السوق الخليجية المشتركة وتطويرها في السنوات القادمة. فمن المفيد الإشارة إلى وجهة نظر الاقتصادي الأمريكي Paul Krugman حول أسباب نجاح السوق الأوروبية المشتركة، إذ يشير إلى أنه: "عندما تشكلت السوق المشتركة الأوروبية في عام 1958 كان التصور أن تؤدي هذه السوق الجديدة إلى تحويل كبير في التجارة عن اقتصاديات دول السوق الأوروبية. ولكن ما أدى إلى تحويل هذه السوق إلى تجربة اقتصادية ناجحة هي حدوث تجارة بين الصناعات (Intra – Industry) في الصناعة التحويلية بدول السوق بشكل متعاظم ومتزايد بالإضافة إلى ما أرتبط بذلك من أقليمية الإنتاج. هذا الذي حدث هو ما ساهمت اتفاقية روما في إيجاده"

وعليه يوضح الجدول أدناه ما أشار إليه بول كروجمان، حيث يعرض الجدول نسبة الصادرات البينية (Share of intr-trade in exports) إلى إجمالي الصادرات لعدد من التكتلات الاقتصادية من بينها مجلس التعاون الخليجي.

نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات

2002	1997	1995	1990	1985	التكتل الاقتصادي
61.6	55.4	62.4	65.8	59.0	الاتحاد الأوربي EU
56.5	49.1	46.2	41.4	43.9	النافث NAFTA
	22.2	23.1	18.7	18.4	اسيان ASEAN
*5.0	4.1	5.7	8.0	4.9	مجلس التعاون الخليجي GCC
8.5	9.0	8.6	7.4	—	البلدان العربية

المصدر: التقرير الاقتصادي العالمي الموحد (1999، 2007)

World Report Indicators, 1999 CD – Rom.

* مركز الخليج للأبحاث 2006 – 2007.

وعليه فإنه يمكن الملاحظة بوضوح أن نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات في الاتحاد الأوربي تفوق 60% وبالمثل يمكن الحديث عن دول نافثا بما يفوق 55%، بينما بلغت النسبة في دول مجلس التعاون أقل من 10%.

وعليه فإنه يمكن الملاحظة بأن نسبة الصادرات إلى إجمالي الصادرات في الاتحاد الأوربي قد بلغت ما بين 55% - 66% بينما نسبة المؤشر المذكور في دول مجلس التعاون الخليجي لم تتجاوز 8%.

وفي ضوء ما تقدم، فإن من أهم التحديات التي تواجه الاقتصادات الخليجية تتمثل في زيادة الصادرات البينية عن مستواها المتدني الحالي، والتي من الصعب تحقيق ذلك بدون تبني رؤية استراتيجية جديدة تجاه التجارة البينية الخليجية. إن المطلوب في اعتقادي الشخصي، التخلي عن التفكير القديم الذي ينظر إلى أن المحرك الرئيسي لآلية عمل التجارة بين الدول هي الميزة النسبية التي تعتمد بدورها على الموارد والثروات

الطبيعية، والانتقال إلى تبني الرؤية الجديدة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بتعاطم أهمية أقليمية الانتاج وما يترتب على ذلك من اكتشاف آفاق جديدة للاقتصاد الخليجي في عصر العولمة.

1.2 دور تزايد مردود الغلة والسوق الداخلية الكبيرة في تطوير الصناعات الخليجية:

ينبغي في البدء القول بأن الأساس النظري التي تستند عليه فلسفة الأنظمة الاقتصادية المفتوحة وما يتصل بها من منافع اقتصادية يقوم على دور خاصية الميزة النسبية Comparative Advantage، والذي يرجع الفضل في تطويرها كمفهوم اقتصادي ما زال صحيحاً حتى الآن في تفسير جوانب عديدة من التجارة الخارجية بين الدول إلى الاقتصادي الإنجليزي ديفيد ريكاردو David Ricardo في عام 1817. وفي ضوء هذا المفهوم، يمكن للدول أن تكسب من التخصص والتجارة عن طريق الأخذ بمنهجية الميزة النسبية. وفي الفترة الحالية – كما في عصر ريكاردو – تستطيع الدول رفع نموها وبالتالي زيادة مستويات المعيشة لأفرادها عن طريق التخصص في إنتاج المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. وبالمثل، يمكن القول بأن اقتصاديات الدول التي تتمتع بمهارات متخصصة وقدرات تقنية خاصة يمكن أن تكتسب ميزة نسبية في صناعات كثيفة المعرفة والتقنية.

كل ما تقدم أعلاه لا يحمل شيئاً جديداً، ولكن منذ الثمانينات بدأت تتبلور ما يسمى بالنظرية الجديدة في التجارة الخارجية والتي أخذت تعطي أهمية متزايدة لخاصية اقتصاديات تزايد مردود الغلة Increasing Returns to Scale بحيث أصبحت تشكل سبباً إضافياً جديداً للتخصص، خاصة بين الدول التي تتمتع بالهيكل الاقتصادي المتشابهة وتدخل في سوق داخلية كبيرة مشتركة. وضمن سياق نظرية التجارة الجديدة، يمكن القول بأن خاصية اقتصاديات تزايد مردود الغلة أصبحت القوة المحركة بدلاً من الميزة النسبية للتجارة بين الدول وخاصة الدول المتقدمة صناعياً وبدأ ذلك واضحاً مع تزايد التجارة بين الصناعات Intra – Industry في التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد

الأوربي، واتحاد الآسيان ASEAN الذي يضم دول شرق آسيا. أما عن أسباب ظهور التجارة البينية بين الصناعات (Intra- Industry) بشكل متزايد فإن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى عاملين أساسيين في هذا الموضوع. العامل الأول يشير إلى وجود صناعات تشتمل على شركات متعددة تنتج منتجات مختلفة (Differentiated Products) تحقق حاجات أساسية للمستهلكين ولكن ليست بالضرورة بديلة بالكامل لبعضها البعض. أما العامل الثاني فهي أن هذه المنتجات المختلفة تنتج ضمن خاصية اقتصادية تزايد مردود الغلة.

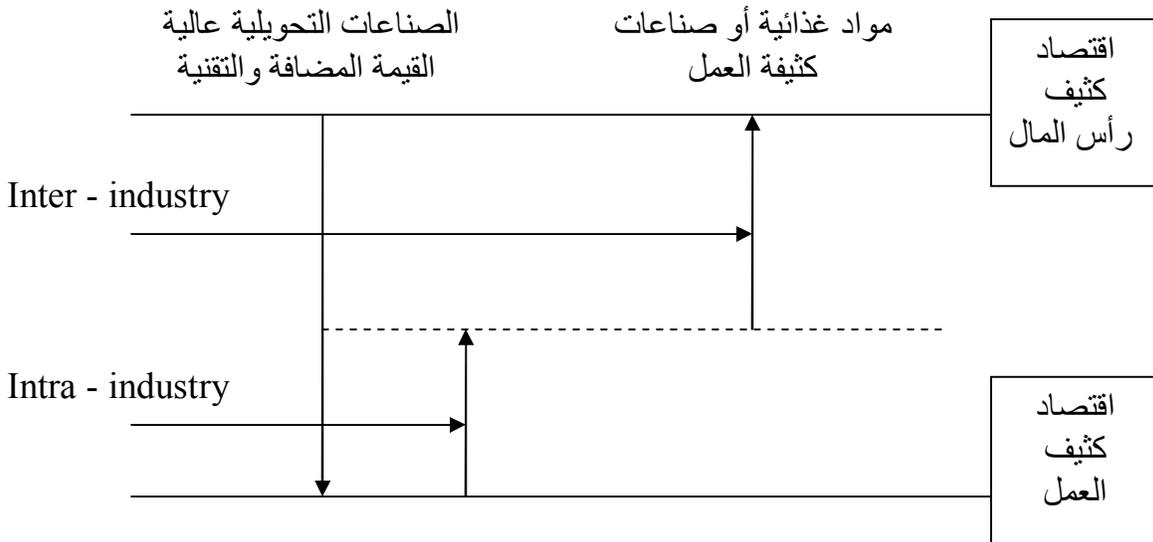
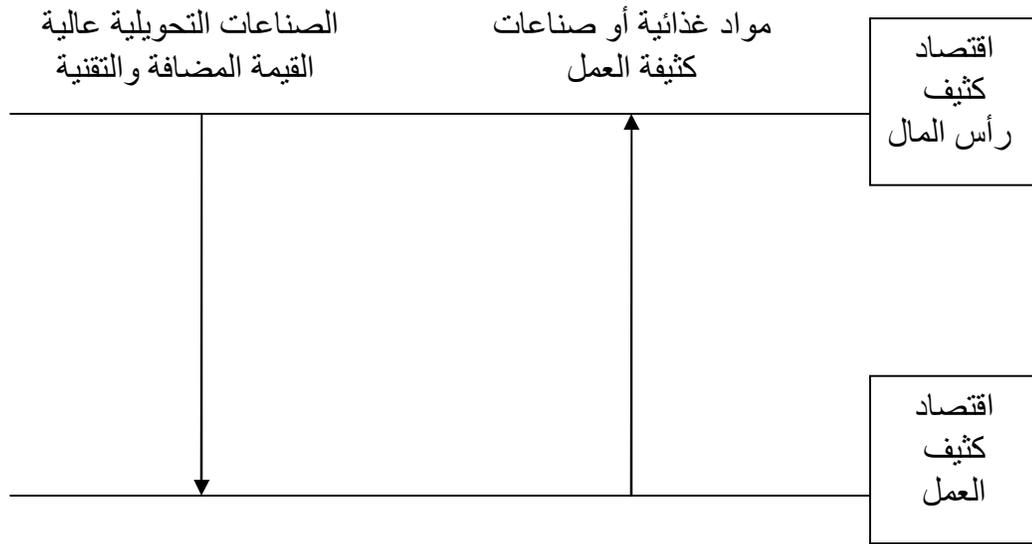
وفي ضوء ما تقدم أعلاه، يمكن الحديث عن ملامح مرحلة ما بعد التطبيق الكامل للسوق الخليجية المشتركة وما سترتب على ذلك من تحرير السوق الاقتصادية الخليجية وزيادة المنافسة بين مؤسسات القطاع الخاص في دول المجلس.

وهناك أطروحات تقدم من قبل بعض أصحاب مؤسسات القطاع الخاص في الاقتصاديات الخليجية حول الجوانب السلبية التي يمكن أن تنتج عن تحرير السوق الخليجية الاقتصادية وإمكانية إلحاق الضرر ببعض القطاعات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات. وضمن هذا السياق، يمكن القول بأنه ربما يحدث ذلك خاصة إذا لم يتم الاستعداد الكافي من قبل مؤسسات القطاع الخاص في الأسواق الخليجية خاصة الأسواق الصغيرة نسبياً في مرحلة ما بعد تحرير السوق الخليجية بشكل كامل. ولكن لا بد من ملاحظة بأن هناك فرص عديدة لمؤسسات القطاع الخاص سيتم توفيرها من قبل السوق الكبيرة. مرهونة بالأخذ بعامل التخصيص من ناحية وخاصة تزايد مردود الغلة من ناحية أخرى. وكلاهما يساهمان في تحقيق ما يسمى باقتصاديات إنتاج الحجم الكبير.

2.2 التجارة البينية

في البدء يجب التمييز بين نوعين من التجارة البينية. فالنوع الأول يطلق عليه تجارة Inter – Industry. بينما يسمى النوع الآخر تجارة Intra – Industry وتعكس الحالة الأولى الميزة النسبية. وبالتالي فإن الاقتصاد المعين ذات كثافة رأس المال سيكون مصدر للسلع كثيفة رأس المال. وبالمثل يمكن الحديث عن اقتصاديات كثيفة للعمل. وعليه فإن الميزة النسبية هي المحرك الأساسي للتجارة بين الدول.

أما في الحالة الثانية – تجارة Intra – Industry – فالشركات في الدول المتشابهة – مثلاً في نسبة رأس المال إلى العمل – ستستمر في إنتاج السلع المتميزة والطلب على هذه السلع سيؤدي إلى توليد تجارة Intra – Industry. ولكن ما هو المحرك الأساسي لمثل هذا النوع من التجارة؟ الإجابة على هذا السؤال تتمثل في عامل تزايد مردود الغلة الذي يعطي للدولة المقدر على إنتاج مجموعة محددة من المنتجات وبالتالي يشكل مصدر مستقل للتجارة الخارجية. ويبقى السؤال الأساسي المطروح تجاه هذا الموضوع هو ما هو نمط تجارة Intra – Industry؟ النظرية الاقتصادية لا تقدم نمط متوقع لمثل هذه التجارة. ولكن يبدو أن عامل مثل الفرصة التاريخية تلعب دوراً كبيراً في تحديد نمط هذه التجارة. فعلى سبيل المثال، يمكن القول إلى حد ما بأن دخول صناعة الألمنيوم إلى سوق دولة خليجية معينة جاء متأخراً مقارنة بإنتاج الألمنيوم البحريني. وعليه فإن متوسط التكلفة لإنتاج الألمنيوم في السوق الجديدة سيكون مرتفعاً نسبياً – حتى ولو تم الافتراض بأن تلك السوق تمتلك ميزة نسبية أفضل من الصناعة البحرينية في إنتاج الألمنيوم – مقارنة بتكلفة إنتاج الألمنيوم على المدى القريب.



وفي ضوء ما تقدم، فإن السؤال المطروح المهم هنا هو: أي نوع من الصناعة أكثر أهمية في اقتصاد معين من دول المجلس مقارنة ببقية اقتصاديات دول مجلس التعاون؟ إن الدول المتشابهة في الهياكل الاقتصادية تتجه بشكل أكبر إلى تجارة - Intra Industry. بينما تتزايد أهمية تجارة - Inter Industry في حالة اقتصاديات الدول المختلفة. وبحكم تشابه الهياكل الاقتصادية في دول مجلس التعاون، فإنه ليس هناك مبرر اقتصادي واضح تخصص دولة معينة في صناعة محددة بجميع مراحلها وتنتهي مثل تلك الصناعة في دولة أخرى. وبالتالي فإن الأطروحة بأن الاقتصاد البحريني لا ينبغي أن يتخصص مثلاً في صناعة منتجات الألبان على أساس أنه لا يملك ميزة نسبية في مثل هذه الصناعة لا يوجد له مبرر في النظرية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار أن تسعى دول مجلس التعاون إلى توحيد الحوافز والدعم الحكومي أو توفيرهما بنسب متقاربة. وعليه فإن من المهم الإشارة إلى أن الفترة القادمة ستشهد زيادة في أهمية تجارة - Intra Industry في إجمالي التجارة البينية بين دول المجلس. وبالتالي فإنه من المفترض أن تزداد أهمية خاصة تزايد مردود الغلة وأسلوب إنتاج السلع المتميزة Differentiated Products.

3.2 الوفورات الاقتصادية.. و تحسين هيكل إنتاج السلع والخدمات:

وضمن هذا السياق يمكن القول بأن هناك نوعين من الوفورات الاقتصادية وهما: الأولى الوفورات الاقتصادية الداخلية، والثانية الوفورات الاقتصادية الخارجية. ومن المعروف أن تزايد مردود الغلة الذي ينتج عن الوفورات الاقتصادية الداخلية عادة غير متوافقة مع ما يسمى بالمنافسة الحرة Perfect Competition. وفي الحقيقة فإن معظم الأسواق في العالم أصبحت تميل أكثر إلى الأسواق غير الحرة أو ما يسمى Imperfect Competition ويستطيع المرء التأكد من ذلك من خلال ما يشاهده من تسارع وتيرة الاندماجات الاقتصادية للعديد من دول العالم. ويمكن الإشارة هنا إلى أن هذه الاندماجات الاقتصادية ستشكل ولاشك دفعة كبيرة في نمو تلك القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها الشركات المذكورة. وبالمثل، يمكن الحديث عن تحقيق وفورات اقتصادية خارجية في اقتصاد معين. بمعنى آخر، فإنه ليس من المهم أن تكون المؤسسة الفردية كبيرة الحجم ولكن إذا كانت جزء من صناعة أو مجموعة من الصناعات فإن ذلك يمكن أن يؤدي في نهاية الأمر إلى إيجاد وفورات اقتصادية خارجية. ويمكن الإشارة هنا إلى تجربة وادي سيليكون Silicon Valley الذي تم إنشاؤه بمبادرة من Frederick Terman نائب رئيس جامعة ستانفورد الأمريكية في الأربعينات من هذا القرن وأدى فيما بعد إلى تمركز صناعة تكنولوجيا المعلومات وازدهارها.

وعودة إلى الصناعات الخليجية، يمكن القول بأن الاندماجات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق خاصية اقتصاديات إنتاج الحجم الكبير يمكن أن تحدث في قطاعات عديدة. وما يعطي الموضوع المذكور أهمية هو الحديث المستمر عن شدة المنافسة التي تواجهها المؤسسات المحلية العاملة وعدم قدرتها على تخفيض تكاليف إنتاج السلع والخدمات التي تقدمها. وبالمثل يمكن الحديث هنا عن أهمية توفير المناطق الصناعية في اقتصادنا

الوطني وتعزيزها وتطويرها بما يسمح بتوفير الإطار المناسب لتحقيق وفورات اقتصادية خارجية. ونتيجة لذلك، فإن المدخل الصحيح لتخفيض التكلفة ضمن سياق البيئة الإقليمية والعالمية الجديدة هو طريق التخصص والاستفادة من اقتصاديات تزايد مردود الغلة والتي تؤدي في نهاية الأمر إلى إيجاد ما يسمى باقتصاديات إنتاج الحجم الكبير الذي سيساهم في تخفيض وحدة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاجية ما يتصل بها من تحقيق النمو المطرد في الاقتصاد المعني.

4.2 الصناعات الخليجية.. والمستقبل القادم

في ضوء المناقشة التي تمت أعلاه حول تحديات العولمة من ناحية وضعف التجارة البينية في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى، فإن هناك أهمية كبيرة لإيجاد الشروط المناسبة لتطوير الصناعات الخليجية وذلك من خلال أولاً: اعتماد خاصية تزايد مردود الغلة في عملية الإنتاج، ثانياً: القدرة على إنتاج السلع المتميزة والتخصص في مجموعة محددة منها أو مراحل معينة فقط ولكن على أساس الإنتاج للسوق الكبيرة التي تستوعب السوق الخليجية. ويمكن الإشارة هنا إلى قطاع الأغذية والمشروبات وكذلك قطاعات Downstream الخاصة بصناعة الألمنيوم والبتر وكيمائيات. فالاتحاد الجمركي الخليجي ومناطق التجارة الحرة ستقدم المكاسب والمنافع الاقتصادية للدول المصدرة وليس للدول المستوردة. وعليه، فإن حركة رؤوس الأموال ستأخذ هذا الاتجاه.

وفي ضوء ما تقدم، فإن دول مجلس التعاون التي تسعى لتحقيق التقارب الأسمي nominal convergence في الفترة ما بعد 2010 وما يستلزم ذلك من إيجاد عملة نقدية موحدة والعمل على ربطها بسلة مختارة من العملات تعكس هيكل التجارة الخارجية Trade – weighted exchanges rate لإقتصاديات دول المجلس، وإنشاء

المصرف المركزي الخليجي، فإنها ستتبع ذلك بتعزيز التقارب الحقيقي real convergence لاقتصادياتها. إن التقارب الحقيقي والمتمثل في جوهره تقارب مستويات الدخل للفرد وللإنتاجية تستلزم تبني سياسة صناعية مناسبة تأخذ في عين الاعتبار، القضايا الفنية المذكورة أعلاه وما يتصل بها من تعزيز دور التكنولوجيا في الإنتاج وتعظيم أهمية التعليم العالي و البحث العلمي.

ويبقى القول، بأن العديد من الاقتصاديين يرون بأنه حالما تتوفر الإرادة السياسية فإن تحقيق التقارب الأسمي وخاصة توحيد العملة النقدية الموحدة يمكن تحقيقه في مدى شهور فقط. ولكن يبقى التحدي الحقيقي في رأيي الشخصي، هو تنفيذ التقارب الحقيقي وخاصة فيما يتعلق برفع مستويات المعيشة والرفاهية للمواطن الخليجي ضمن مستوى متقارب. وضمن هذا السياق، فإن فترة العقدين القادمين ستشهد اهتماماً ليس فقط بتحقيق النمو الاقتصادي ولكن التأكد بأن ثمار النمو قد وصلت إلى جميع فئات المجتمع الخليجي. بمعنى آخر، فإن صنع القرار الاقتصادي لا ينبغي ان يعتقد بأنه إذا ارتفع المد فإن جميع القوارب سترتفع When tide comes all boats rise up بل التأكد وإيجاد السبل الكفيلة بأن القوارب قد ارتفعت جميعها فعلاً.

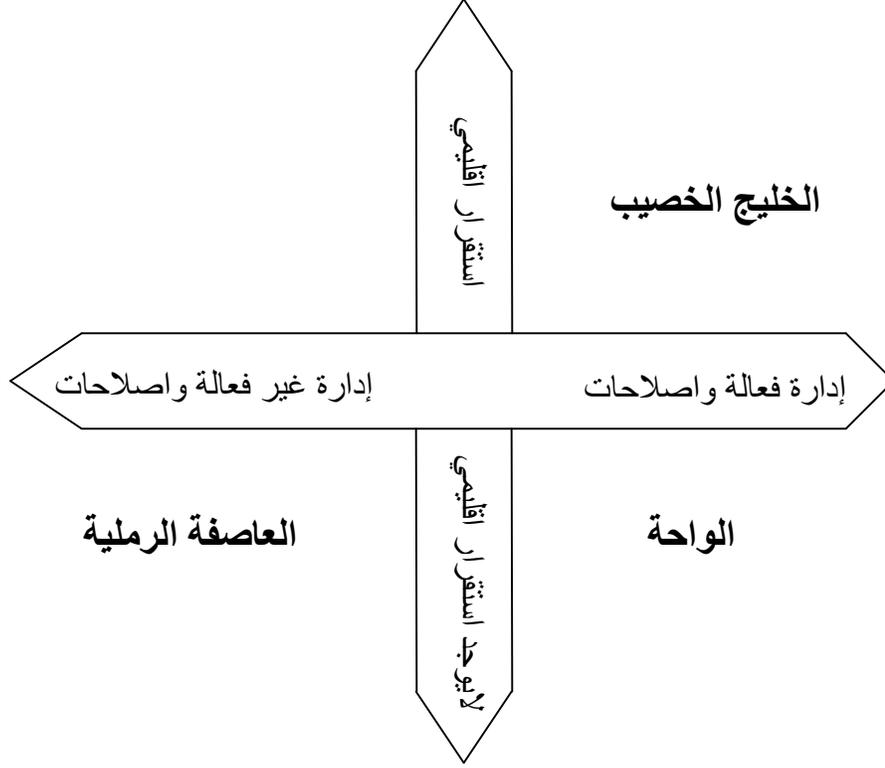
سيناريوهات البيئة الإقليمية والدولية المتغيرة

يهدف هذا الجزء من الورقة إلى اعتبار البيئة الدولية والإقليمية كمتغيرين مستقلين أساسيين في تطور المستقبل الاقتصادي للمنطقة. متغير البيئة الدولية يشمل على عنصرين أساسيين هما: النمو الاقتصادي العالمي وسعر النفط. أما متغير البيئة الإقليمية فيتمثل في التوتر السياسي المرتبط بالملف النووي الإيراني.

ويبقى القول بأن المنتدى الاقتصادي العالمي قد طور ثلاثة سيناريوهات للمستقبل الاقتصادي للمنطقة للفترة 2007 وحتى 2025. ولقد تم تطوير هذه السيناريوهات عبر ورش عمل ضمت العديد من مجتمع الأعمال، ومتخذي القرار في القطاعين العام والخاص، والأكاديميين من داخل وخارج المنطقة.

ولقد تمت صياغة السيناريوهات ضمن محورين أساسيين هما: الاستقرار أو عدم الاستقرار الإقليمي من ناحية، و الإصلاحات الاقتصادية والإدارة الفعالة لها من ناحية أخرى.

ويشير الشكل أدناه إلى الثلاثة السيناريوهات التي تم تطويرها وهي: سيناريو الواحة، وسيناريو الخليج الخصيب، وسيناريو العاصفة الرملية.



سيناريو الواحة:

سيناريو الواحة هو سيناريو الوضع الراهن حيث تجد دول المجلس نفسها وسط بيئة أقليمية تتسم بالصراع الأقليمي وعدم الاستقرار السياسي من ناحية واستقرار أسعار النفط عند مستويات مناسبة لاتقل عن 45 دولاراً للبرميل. وضمن هذا السياق، تستطيع دول المجلس أن تحقق اصلاحات اقتصادية هامة تتمثل في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتنويع الاقتصادي، وتحسين الحوكمة من خلال مؤسسات فعالة وقوية. كما وستعمل دول المنطقة على الاهتمام بالتعليم والتدريب وإنشاء المؤسسات اللازمة لذلك لسد العجز في فجوة المهارات. كما ستحقق هذه الدول نمواً اقتصادياً حقيقياً في حدود 5% مع الأخذ في الاعتبار أن النفط سيستمر كمصدر رئيسي لدخل ميزانيات الدول.

السيناريو الخصيب:

أما سيناريو الخصب فهو بمثابة السيناريو المثالي لدول مجلس التعاون الخليجي وهو يفترض توفر البيئة الإقليمية والدولية المثالية من حيث توفر الاستقرار الأقليمي وارتفاع سعر البترول نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليه. وبالمثل يمكن الحديث عن تسارع عولمة الاقتصاد العالمي وخاصة فيما يتعلق بزيادة معدلات التجارة والاستثمار. وضمن هذا السياق تشهد اقتصاديات دول مجلس التعاون حقبة من الازدهار حيث تتحول إلى مركز الابتكار وما يترتب على ذلك من تركيز دول المجلس على تعزيز راس المال البشري عند جميع المستويات والاستثمار بكثافة في التعليم مع مواصلة بحذر الاصلاحات السياسية والمؤسسية.

سيناريو العاصفة الرملية

يتم هذا السيناريو في بيئة تتسم بعدم الاستقرار الأقليمي من ناحية وحالة من الركود الاقتصادي على المستوى الدولي وما يترتب على ذلك من تذبذب أسعار النفط إلى مستويات منخفضة. كما يتوقع السيناريو قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية للمرافق النووية في ايران عام 2009 كما يؤدي إلى رد إيراني صاروخي على القواعد الأمريكية في دول المجلس. ويتبع ذلك تفاعل السكان في دول المجلس بشكل قوي مع تدهور الأوضاع الأمنية مما يوجد حالة من عدم الاستقرار الداخلي. وتحاول حكومات دول المجلس إلى التعامل مع المخاطر الداخلية والإقليمية وذلك بزيادة الأنفاق العسكري والأمني وذلك على حساب المجالات المدنية الأخرى. وضمن هذا السياق، يتم تركيز سياسات دول المنطقة على المدى القصير ويتم تعثر مشروعات الاصلاحات التي تتعلق بالتعليم والبحث والتطوير والاستثمار. وفي ضوء ماتقدم فإن الاقتصاد

الخليجي ينكمش بمعدل 19% خلال الفترة تحت الدراسة وتبقى معدلات البطالة وسط الشباب عند مستويات عالية.

الملحق الإحصائي

نسبة النفط إلى إجمالي الصادرات

1995	2000	2005	البلد
72	72	79	البحرين
95	93	93	الكويت
77	79	83	عمان
78	92	84	قطر
85	91	89	السعودية
43	55	47	الإمارات
75	81	79	مجلس التعاون
16	26	27	خارج مجلس التعاون

المصدر: WTO

GDP capitn 2006 US thousand	GDP per Capitrn 2005	2005	الدولة
21.4	18.4	0.7	البحرين
31.3	26.0	2.9	الكويت
15.5	12.7	2.4	عمان
53.5	43.1	0.8	قطر
15.4	13.4	23.1	السعودية
35.1	27.7	4.7	الامارات
6.0	6.0	34.6	مجلس التعاون
8.3	6.7	214.3	خارج مجلس التعاون
1.5	1.3		الدول الأخرى

وكانت الثروة النسبية لدول المجلس تفوق بكثير بقية دول المنطقة العربية

القيمة السوقية (US \$ billion)

	2005	الدولة
0.04	17.4	البحرين
0.79	123.9	الكويت
0.28	12.1	عمان
0.32	87.1	قطر
1.71	646.1	السعودية
0.57	244.4	الامارات
1.21	1.131.0	مجلس التعاون
0.4	152.2	خارج مجلس التعاون

معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الثابتة 2005	الدولة
8.2	الإمارات
7.9	البحرين
6.1	السعودية
5.8	عمان
6.1	قطر
10.0	الكويت

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

بالأسعار الجارية (ألف دولار)

2005	الدول
32.5	الإمارات
18.5	البحرين
13.6	السعودية
12.3	عمان
53.3	قطر
29.2	الكويت

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

السكان في دول مجلس التعاون ألف نسمة

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	السكان 2005	الدولة
133.6	4.1	الامارات
13.5	0.7	البحرين
315.3	23.1	السعودية
30.8	2.5	عمان
42.5	0.8	قطر
83.8	2.9	الكويت
(56.8) 619.5	(10.1) 34.1	مجلس التعاون
1.091.6	311.5	الدول العربية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007.